مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة: 2008 -2020 - دراسة تحليلية
Algeria's inflation indicators for: 2008-2020 - analytical study

سملالي محمد المختار ، مخبر العلوم والبيئة، جامعة الحاج موسى اق اخموك تامنغست، الجزائر.
elmokhtar.semlali@univ-tam.dz
البحرى عبد الله ، جامعة الحاج موسى اق اخموك تامنغست، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2023/02/06؛ تاريخ القبول : 2023/03/12

مستخلص:

لا شك أن المتأمل في حياة الناس اليوم يدرك بجلاء الاثر الكبير للتضخم على الواقع المعاش جراء التهاوي الحاصل في القدرة الشرائية لأغلب الاسر والذي يعتبر أحد أهم ملامح التضخم في اقتصاد ما، ومما لا شك فيه أن الارتباط الوثيق بين هذه الظاهرة والحياة المعاشة للأفراد والحكومات، وما تفرزه من تشوهات على مستوى مكونات الاقتصاد، جعلت منها أحد أولى الاوليات في الاهداف الاقتصادية لكل الدول من خلال إمكانية الحد منها أو التحكم فيها على الاقل عند أدنى المستويات. وضمن بحثنا هذا حاولنا الوقوف عند أحد أهم العناصر المرتبطة بهذه الظاهرة والمتمثل في مؤشرات التضخم وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008 - 2020

الكلمات المفتاحية: التضخم؛ مؤشرات التضخم؛ السياسة الاقتصادية؛ الارقام القياسية للأسعار.
تصنيف JEL: E31؛ E61

Abstract:

There is no doubt that the reflection on people's lives today clearly recognizes the significant impact of inflation on the realities of pension due to the decline in purchasing power of most families, which is one of the most important features of inflation in an economy. and undoubtedly the close link between this phenomenon and the living lives of individuals and Governments, Its distortions at the level of components of the economy have made it one of the first priorities in all countries' economic objectives by limiting or controlling them at least at the lowest levels. Among our research, we tried to identify one of the most important elements associated with this phenomenon, namely inflation indicators and their projection on the Algerian economy during the period 2008 - 2020.

Keywords: Inflation; Inflation indicators; Economic policy; Price indices.
Jel Classification Codes : E31; E61

محمد المختار سملالي .elmokhtar.semlali@univ-tam.dz

مقدمة

باعتبار التحكم في التضخم أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية، فقد حظي باهتمام كبير لما له من تأثير بالغ الاهمية على مكونات الاقتصاد وحياة الشعوب اليومية ويظهر ذلك جليا من خلال تبني العديد من الدول المتقدمة منها والنامية على حد السواء سياسة ترتكز على استهداف التضخم واعتباره الهدف الاساسي للسياسة النقدية لهذه الدول. الجزائر بدورها نحت هذا المنحى من خلال تبني سياسات وإصلاحات حاولت بموجبها مسايرة الوضع الدولي، والتحكم في معدلات التضخم عند أدنى المستويات، وهو ما بدا جليا ضمن المادة 2 من الامر رقم 10 -04 التي نصت على أن مهمة البنك المركزي تتمثل في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، والتي لم تكن واضحة من قبل خاصة ضمن الامر رقم 03 – 11 المتعلق بالنقد والقرض. كما أن المتأمل في حياة الناس اليوم يرى بجلاء الاثر الكبير للتضخم على الواقع المعاش جراء التدهور المحسوس في القدرة الشرائية للأسر. لكن السؤال المطروح هو كيف نحكم على اقتصاد ما انه في حالة تضخم او انكماش وما هي المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس درجة وحدة هذه الظاهرة. هذا ما سنحاول الاجابة عليه ضمن هذا البحث من خلال إلقاء الضوء على المؤشرات الحقيقية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2020 بالتطرق للمحاور التالية:

- المحور الاول: الإطار المفاهيمي للتضخم
- المحور الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2020

1- الاطار المفاهيمي للتضخم

لا تزال ظاهرة التضخم تمثل أحد أهم مواضيع الدراسات الاقتصادية باعتبارها مؤشر على كفاءة النظام الاقتصادي وقوته، ولعله من الحقيقة القول بعدم وجود ظاهرة اقتصادية يعايشها الانسان بكل ضغوطها الثقيلة مع عجزه عن الاحاطة بطبيعتها وإدراك أبعادها مثل ظاهرة التضخم التي يعز على كبار الاقتصاديين تفسيرها، لتعقدها وتداخل جوانبها على مستوى الاسباب والمظاهر(شوقي، 2017، ص:176). وسنحاول من خلال هذه السانحة الاحاطة ببعض جوانبها الاساسية من خلال التطرق ضمن الاسطر الموالية إلى مفهوم هذه الظاهرة، أنواعها وأسبابها.

1-1 مفهوم التضخم:

لا توجد ظاهرة تشعب الاقتصاديين في وضع تعريف محدد لها كظاهرة التضخم نتيجة تعدد وجهات النظر المفسرة لها، حيث عزاه البعض إلى عوامل نقدية بحتة، في حين إعتبره آخرون مرتبط بإختلالات هيكلية داخل إقتصاد ما، ونهج قسم كبير إلى ربطه بدوافع العرض والطلب، ناهيك عن تعدد التفسيرات النظرية لكل فئة. وهذا ما يفسر أهمية هذه الظاهرة وعمق تأثيرها في حياة الناس مما خلق جدلا كبيرا في تحديد مفهومها، وسنحاول الاشارة إلى أهم المفاهيم التي تجلي الغموض عن هذه الظاهرة فيما يلي:

- عرف الاقتصادي إميل جام التضخم بأنه "حركة صعودية في الاسعار مستمرة ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدر العرض" (شوقي، 2017، ص:181) ويلاحظ أن هذا التعريف ربط التضخم بالاتجاه المتزايد في حركة الاسعار والتي كان سببها الفائض في الطلب على السلع والخدمات مقارنة بعرض هذه الاخيرة. كما أن العديد من المدارس الاقتصادية تتفق على كون صدمات جانب الطلب المدفوعة بالزيادات المتواصلة في المعروض النقدي تمثل المحفز الرئيسي للتضخم Demand pull Inflation. وتستند هذه المدارس إلى معادلة كمية النقود لأرفنج فيشر والتي تشير إلى أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن الزيادة في مستويات المعروض النقدي وذلك بفرض ثبات سرعة دوران النقود وحجم الناتج والتشغيل عند مستويات تقترب من التشغيل الكامل (عبد المنعم،2013، ص:3) وتم صياغة المعادلة اعتمادا على العناصر التي تؤلف صلب النظرية الكمية وفق الصيغة: $M\times V=T\times P$ حيث:

M : ترمز لكمية النقد المتداول P: المستوى العام للأسعار

V: سرعة دوران النقود T: حجم المبادلات

- كما أخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والانفاق كمعيار لتحديد مفهوم التضخم، حيث تشير إلى أن "التضخم هو الزيادة في معدل الانفاق والدخل" (غازي، 2006، ص:17) باعتبار الانفاق النقدي يتأثر بمستوى الدخل النقدي وان كل زيادة في هذا الاخير تؤثر لامحالة على مستوى الانفاق وبالتالي مستوى اسعار السلع والخدمات.
- وعرفه كورتير بأنه " الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الاسعار في الارتفاع" (بن على، 2008، ص:141)

وتبعا للاختلاف الملحوظ في تحديد تعريف موحد للتضخم يمكن الاشارة إلى أنه لا بد أن يركز التعريف المقترح على عناصر أساسية تتمثل في:

-عامل العرض والطلب الكلي الفعال للسلع والخدمات على مستوى الاقتصاد

-المعروض من النقد (كمية النقود المتداولة)

-المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة

وعليه يمكن صياغة التعريف التالي للتضخم: " يشير مفهوم التضخم إلى الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة الزيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات والذي يعزى لعديد الاسباب غالبا ما يرتبط بالإرتفاع في المعروض النقدي خلال فترة زمنية معينة ".

2-1 أنواع التضخم:

تعددت أنواع التضخم تبعا للاختلاف الكبير في تحديد مفهومه ويمكن الوقوف عند أهم التقسيمات لهذه الظاهرة فيما يلي:

1-2-1 التضخم النقدي الزاحف (التدريجي): ويطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الاسعار بطيئا وفي حدود 2% سنويا(متولي، 2014، ص:218). وهذا هو وجه تسميته بالزاحف فإن نسبة الاسعار تتزايد بمعدلات صغيرة وببطء متواصل، ويعرف هذا النوع في بعض الدراسات بالتضخم الدائم. وهو من أخف أنواع التضخم النقدي.

2-2-1 التضخم المتسارع: وهو إرتفاع مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية قصيرة. وهو من أخطر الانواع التي تهدد الاقتصاد وأصعبها معالجة، حيث تزيد فيه نسبة إرتفاع مستوى الاسعار عن 10% سنويا، ويعرف في بعض الدراسات الاقتصادية بالتضخم السريع(المصلح، 2017، ص:85).

1-2-3 التضخم الجامح: وهو يتميز عن سابقيه بإعتباره أكثر عنفا وأقوى درجة. وقد أشار أحد الاقتصاديين إلى أن معدلا للتضخم يساوي 5% يستمر أربع سنوات متتالية يعد حد أقصى للتضخم الزاحف، بحيث يدخل الاقتصاد بعد ذلك في حالة التضخم الجامح الذي تفقد عنده النقود وظائفها الاساسية، كما يترتب عليه إنهيار النظام النقدي برمته، ومثاله البارز ما حدث لألمانيا بعد الحرب العالمية الاولى(شوقي، 2017، ص:189). وتتجلى عوامل هذا النوع من خلال الحركة غير المحدودة في الاجور والاسعار، وزيادة المعروض النقدي، .. إلخ. ومن جوانب خطورة هذا النوع أنه ما إن يبدأ حتى يصبح حلزونيا متضمنا قوى ذاتية دافعة إلى أعلى، فالأسعار تدفع الاجور ثم تكر الاجور على الاسعار فتدفعها بدورها إلى أعلى، وهكذا دواليك.

1-3 أسباب التضخم:

لا شك أن أسباب التضخم تتباين حسب طبيعة كل بلد وخصوصياته، لا سيما ما تعلق بدرجة تطور الاقتصاد وإمكاناته بالاضافة إلى مدى إنفتاحه على العالم الخارجي. وتعزى أهم العوامل المسببة للتضخم إلى:

1-3-1 العامل النقدي: حيث يعتبر هذا العامل من أقدم وأقوى العوامل المفسرة للتضخم لدى جمهرة غفيرة من الاقتصاديين، الذين يذهبون إلى أن أي زيادة في كمية النقد المعروضة للتداول عن الكمية المطلوبة، تعد السبب الرئيس وراء التضخم وإرتفاع الاسعار، وهو ما تم التوصل إليه حسب نظرية كمية النقود لإرفنج فيشر، وتم تطويره على أيدي المدرسة النقدية الحديثة التي تزعمها ملتون فريدمان، حيث ركزت هذه الاخيرة على الطلب على النقود، بينما ركزت الاولى على عرض النقود، والنتيجة أنه مهما كان سبب الزيادة في كمية النقود – جانب الطلب أو جانب العرض – فإن محصلتها النهائية هي التضخم وإرتفاع الاسعار (شوقي، 2017، ص:192).

لذلك فإن الحلول التي يطرحها النقديون لعلاج التضخم، تنصب أساسا على إستبعاد العجز بالموازنة ووضع قيود على الائتمان واستبعاد التشوهات في الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإنهم لا ينكرون العوامل الاخرى المؤثرة على التضخم (الجنابي، 2014، ص:294).

1-3-2 فائض الطلب الكلي: حسب هذا العامل فإن التضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلي لهذه الاخيرة، وسواءا كان عدم التوازن إجماليا أو قطاعيا. وقد بين كينز أنه ليست كل زيادة في الطلب تؤدي إلى إحداث التضخم،

وإنما يتوقف ذلك على حالة الاقتصاد القومي من حيث درجة التشغيل، فإذا كان الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي لا محالة إلى التضخم، بإعتبار عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرة العرض على مجاراة الطلب الزائد. وهناك عاملان أساسيان يؤديان بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى التأثير على الطلب ودفعه لأن يكون ضغطا تضخميا(أبو طه، 2012، ص: 117-118):

-**العامل النفسي:** التأثير النفسي من خلال الرغبة في مسايرة العصر بطلب مجموعة من الشروط والظروف الاجتماعية التي قد تتواجد في بعض المجتمعات دون البعض الاخر، هذه المحاكاة تدفع إلى إنماء الاحتياجات الفردية والاجتماعية، مما يجعل حجم الرغبات يتجاوز إمكانية الاشباع.

-**العامل الخارجي:** يقصد به أن الزيادة في الطلب الداخلي قد تتحقق نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية، مما يزيد من حجم وسائل الدفع ومداخيل الافراد والمشروعات، ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد. كما برز في السبعينيات من القرن الماضي إتجاه يركز على دور القوى الخارجية في إحداث التضخم مما أضاف نوعا آخر للتضخم سمي بالتضخم المستورد، وظهرت مجموعة من القنوات التي يمكن أن ينتقل التضخم من خلالها ومنها: أسعار الواردات وأسعار الصرف والتوسع النقدي لدى بعض الدول،

1-3-3 عامل دفع النفقة (التكلفة): فكرة التضخم الناشئ عن دفع النفقة (زيادة التكاليف الانتاجية) تبلورت في ظل ظروف بلدان الغرب المتقدمة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت تلك البلدان ارتفاعا مستمرا في مستويات الاجور العمالية، كان له أثره على تكاليف الانتاج. بالاضافة إلى إرتفاع أثمان المواد الاولية، خاصة وأن البلدان المنتجة لها أخذت في تلك الفترة تطالب بأثمان عادلة لمنتجاتها، هذا بالاضافة إلى إرتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وارتفاع تكاليف الصيانة وكذا أسعار الفائدة على رؤوس الاموال المقترضة(بن هاني، 2014، ص:164). وبالتالي يظهر إختلال بين ما تدره عوامل الانتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستنفذه من نفقات وتكاليف، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار.

1-3-4 عوامل هيكلية (العناصر البنائية): تري المدرسة الهيكلية أن الزيادة في معدلات التضخم تعزى إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد، ومن بينها عدم مرونة اسواق السلع الزراعية والمنتجات الغذائية والقيود المتعلقة بأسواق الصرف الاجنبي، إلى جانب

الاختلالات الناتجة عن نقص الموارد التمويلية(عبد المنعم، 2013، ص:6). كذلك يعزى التضخم وفقا لهذه المدرسة إلى نماذج الاقتصاديات ثنائية القطاعات.

كما يفسر التضخم بتغير الهيكل الاقتصادي نتيجة تغير هيكل الطلب الكلي أو العرض الكلي. ويقصد بتغير هيكل الطلب الكلي تغير اتجاه الطلب الكلي، حيث يزيد الطلب على منتجات قطاعات معينة على حساب إنخفاض الطلب على منتجات قطاعات أخرى. ويؤدي تغير هيكل الطلب الكلي إلى تغير الاسعار النسبية، والسبب في ذلك هو أن التغير في هيكل العرض الكلي لا يكون بنفس الدرجة التي يتغير بها هيكل الطلب الكلي، كما أن الاسعار الاسمية غير مرنة في الاتجاه النزولي. وينشأ التغير في هيكل الطلب الكلي نتيجة عدة عوامل هي (محمد، 2018، ص:97) :

-اختلال علاقات النمو بين القطاعات.

-اختلال العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو عرض الغذاء.

-الاختلال الناجم عن مشكلة التضخم الحضري.

-اختلال العلاقة بين أسعار السلع التجارية واسعار السلع غير التجارية او ما يطلق عليه " المرض الهولندي"

2- مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2020

يبدو من الجلي أن ملامح التضخم ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاه التصاعدي للأسعار، لكن ما هي المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للجزم بأن اقتصاد ما يعاني التضخم من عدمه، بالاضافة إلى إمكانية معرفة حدة ودرجة هذا الاتجاه التضخمي، هذا ما سنتناوله بشيء من التحليل ضمن الفقرات الموالية:

2-1 مؤشر فائض الطلب: ويعتمد هذا المعيار على الاطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الانتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات مما يقود إلى تضخم حقيقي نتيجة الزيادة في حجم الطلب الفعلي. وفيما يلي نقوم بحساب فجوة التضخم وفق مؤشر فائض الطلب الكلي حسب العلاقة(دعمي، تباني، 2020، 182): **"GI = (EXD/RGDP) × 100"**

حيث: **GI :** الفجوة التضخمية **RGDP :** الناتج الداخلي الخام الحقيقي

EXD: فائض الطلب الداخلي الكلي ويمثل الفرق بين الانفاق الداخلي الكلي والناتج الداخلي الخام الحقيقي

الجدول رقم (01): الفجوة التضخمية وفق مؤشر فائض الطلب الكلي

خلال الفترة 2008 - 2020

السنة	الناتج الداخلي الخام الحقيقي RGDP (مليار دج)	الانفاق الكلي (مليار دج)	فائض الطلب الداخلي EXD (مليار دج)	الفجوة التضخمية (EXD/RGDP) = GI * 100	مؤشر الاسعار عند الاستهلاك (التضخم) (%)
2008	5 686,74	8 962,70	3 275,96	%57,61	4,86
2009	5 779,56	10 025,90	4 246,34	%73,47	5,74
2010	5 988,56	11 149,40	5 160,84	%86,18	3,91
2011	6 157,62	13 040,90	6 883,28	%111,78	4,52
2012	6 366,42	14 747,70	8 381,28	%131,65	8,89
2013	6 544,68	16 091,70	9 547,02	%145,87	3,25
2014	6 793,38	17 522,80	10 729,42	%157,94	2,92
2015	7 044,73	18 944,20	11 899,47	%168,91	4,78
2016	7 270,16	19 998,30	12 728,14	%175,07	6,4
2017	7 364,67	20 536,70	13 172,03	%178,85	5,59
2018	7 467,78	21 619,90	14 152,12	%189,51	4,27
2019	7 542,46	21 809,10	14 266,64	%189,15	1,95
2020	7 157,79	21 347,10	14 189,31	%198,24	2,42

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على:

تقارير البنك المركزي للسنوات 2011، 2015، 2018 و2021 - بيانات صندوق النقد الدولي https://data.imf.org

نلاحظ الارتباط الكبير بين اتجاه تغير الانفاق الكلي وحجم الفجوة التضخمية، خاصة من حيث الاشارة الموجبة لقيمة الفجوة خلال كل فترة الدراسة، بالإضافة إلى المنحى التصاعدي من سنة لأخرى فمن 57.61 % سنة 2008 إلى ما يفوق 198 % سنة 2020. وهو ما يشير إلى العلاقة الطردية بين مستوى الانفاق الكلي وفجوة التضخم حسب معيار فائض الطلب .

كما أن أعلى نسبة للزيادة في حجم الفجوة التضخمية بين سنة وأخرى بلغت ما يعادل 30% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 والتي تعتبر نقطة إنعطاف في منحى التضخم الذي بدأت مؤشرات إرتفاعه في نفس السنة بقيمة: 4.52 أي بزيادة قدرها 0.61 نقطة مئوية مقارنة بـ: 3.91 في 2010.

في حين أقل نسبة للزيادة في حجم الفجوة التضخمية من سنة لأخرى قدرت بـ:(1-)% سنة 2019 مقارنة بـ 2018 والتي بدورها كانت محطة تحول هامة في منحى التضخم والذي تراجع إلى أدنى مستوى خلال فترة الدراسة بنسبة 1.95، عن ما كان عليه بمقدار 4.27 سنة 2018.

كما نلاحظ أن سنة 2020 شهدت تراجع في مستوى نمو كل من الناتج الداخلي الخام وكذا الانفاق الكلي مما نتج عنه تدني في مستوى فائض الطلب الداخلي بنسبة (-77,33%) مقارنة بسنة 2019 ولا شك ان هذا التدني كان أحد النتائج السلبية لتفشي وباء كورونا خلال هذه السنة.

وعليه يمكن القول أن مؤشر الفجوة التضخمية يمكن الاعتماد عليه في تحديد الاتجاهات التضخمية خلال فترة الدراسة من خلال تركيزه على العلاقة بين التضخم وحجم الانفاق داخل إقتصاد ما، حيث يؤكد أن تأثير الانفاق الكلي بمختلف أقسامه (إنفاق الاسر، الاستثمار، الحكومة) على التضخم ظاهر وجلي ويبقى أحد الاسباب الرئيسية لهذه الظاهرة، لكن لا يمكن الجزم بأنه المسبب الوحيد باعتبار صعوبة تحليل ظاهرة التضخم، بالإضافة إلى التداخل الكبير بينه وبين عديد العوامل الأخرى.

2-2 مؤشر الاستقرار النقدي: ويستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وتبعا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا ما تعادل معدل التغير في كمية النقود ($\Delta M/M$) مع التغير في إجمالي الناتج القومي ($\Delta Y/Y$) و هنا يصبح الفرق بين المعدلين يساوي صفرا، أما إذا كان معدل التغير النقدي أكبر من معدل التغير في الناتج القومي، فيكون معامل الاستقرار موجبا وهو يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة والمتاحة، وبالتالي استمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها وما يمارسه من ضغط على ارتفاع الأسعار.

وفيما يلي نقوم بقياس معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى بمعدل الضغط التضخمي والذي يبين مستوى التباين بين حجم الكتلة النقدية ومستوى الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وفق العلاقة (قدي، 2003، ص47):

$B = (\Delta M/M) - (\Delta Y/Y)$ حيث:

B: معامل الاستقرار النقدي

$(\Delta M/M)$: نسبة التغير في حجم الكتلة النقدية معبرا عنها غالبا بـ: (M2)

$(\Delta Y/Y)$: نسبة التغير في مستوى الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (02): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2020

السنة	الناتج الداخلي الخام الحقيقي Y (RGDP)	$\Delta Y/Y$	الكتلة النقدية M2	$\Delta M/M$	معامل الاستقرار النقدي B = (DM/M) – (DY/Y)	مؤشر الاسعار عند الاستهلاك (التضخم)
2007	5 555,62	/	5 994,60	/	/	/
2008	5 686,74	2%	6 955,90	16%	13,68%	4,86
2009	5 779,56	2%	7 173,10	3%	1,49%	5,74
2010	5 988,56	4%	8 162,80	14%	10,18%	3,91
2011	6 157,62	3%	9 929,20	22%	18,82%	4,52
2012	6 366,42	3%	11 015,10	11%	7,55%	8,89
2013	6 544,68	3%	11 941,50	8%	5,61%	3,25
2014	6 793,38	4%	13 686,70	15%	10,81%	2,92
2015	7 044,73	4%	13 704,50	0%	-3,57%	4,78
2016	7 270,16	3%	13 816,30	1%	-2,38%	6,4
2017	7 364,67	1%	14 974,60	8%	7,08%	5,59
2018	7 467,78	1%	16 636,70	11%	9,70%	4,27
2019	7 542,46	1%	16 506,60	-0,78%	-1,78%	1,95
2020	7 157,79	-5%	17 659,60	7%	12,09%	2,42

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على:
تقارير البنك المركزي للسنوات 2011، 2015، 2018 و2021
بيانات صندوق النقد الدولي https://data.imf.org

حسب الجدول أعلاه نلاحظ تفسير مقنع للتضخم اعتمادا على مؤشر الاستقرار النقدي في بعض السنوات كما هو عليه الحال بخصوص أعلى قيمة لهذا المؤشر والتي بلغت 0.188 سنة 2011 أي زيادة في حجم الكتلة النقدية بما يعادل 18,82% عن مستوى الناتج المحلي الخام، وهو ما أكدته الدراسات المجراة من طرف بنك الجزائر حول محددات التضخم والتي توصلت إلى ان التوسع النقدي المقاس بالمجمع النقدي M2 (خارج الودائع بالعملة الصعبة وودائع قطاع المحروقات) أسهم بقوة في تفسير التضخم سنة 2011 حيث أن ما نسبته 63%(بنك الجزائر، 2011، ص:47) من التضخم لهذه السنة تم تفسيره بمتغير التوسع في حجم الكتلة النقدية. وهو نفس الحال بالنسبة لسنة 2012 حيث أن ما نسبته 84%(بنك الجزائر، 2012، ص:52) من التضخم لهذه السنة كان مرده بالأساس إلى زيادة حجم الكتلة النقدية والتي تجاوزت 7.5% من مستوى الناتج الداخلي الخام حسب مؤشر الاستقرار النقدي.

وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن سنة 2015 والتي بلغ فيها مستوى التضخم نفس مستوى 2011 تقريبا ما يساوى نسبة 4.78 %، لم تشهد نموا في حجم الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام بل شهدت انخفاضا بـ: -0,036 أي تراجع في حجم الكتلة النقدية بما يعادل -3,57% عن مستوى الناتج المحلي الخام، وبالتالي نلاحظ التفسير غير المقنع للتضخم وفق معامل الاستقرار النقدي لهذه السنة حيث انه ورغم انخفاض حجم الكتلة النقدية مقارنة بمستوى الناتج المحلي إلا أن التضخم ارتفع بمستوى كبير 4.78%، مقارنة بـ: 2.92% سنة 2014. وهو ما يشير إلى أن تفسير التضخم خلال هذه السنة إرتبط بعوامل أخرى غير التوسع النقدي. كما هو عليه الحال بخصوص سنة 2017 والتي وإن شهدت بعض الانتعاش للتوسع النقدي (M2) الذي بلغ 8.4% مقابل 0.8% في 2016 فإن التضخم على العكس من ذلك فقد شهد تباطؤا بلغ 5.59% مقارنة بـ: 6.4% في سنة 2016.

أما سنتي 2019 و2020 فقد تميزتا بتوافق بين حجم الكتلة النقدية ومعامل الاستقرار النقدي حيث أدى تراجع حجم M2 بنسبة -0,78% سنة 2019 إلى إنخفاض في معامل

الاستقرار بـ: -1,78% مقارنة بسنة 2018. هذا الاخير إرتفع في سنة 2020 بما يعادل 12,09% مقارنة بـ 2019 والذي نتج عن التحسن في حجم الكتلة النقدية بنسبة: 7%.

وبالتالي يمكن القول أن تفسير التضخم وفق معامل الاستقرار النقدي يبقى قاصرا كما شاهدنا في بعض السنوات ولا يمكن الاعتماد عليه في تحليل علاقة التوسع النقدي بظاهرة التضخم خلال فترة الدراسة، وهذا نتيجة التداخل الكبير بين الاسباب المفسرة للتضخم وتباينها من فترة لأخرى.

2-3 مؤشر الارقام القياسية:

تحظى الارقام القياسية بأهمية بالغة، باعتبارها أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التى يتم إعدادها من قبل الاجهزة الاحصائية في مختلف دول العالم، حيث تستخدم في(المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةGCC-STAT، 2018، ص:8):

- قياس التضخم وتكاليف المعيشة؛
- تعكس القوة الشرائية للنقود؛
- تستخدم في إعداد تقارير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة؛
- تعتبر مصدر أساسي لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالمعرفة الاحصائية المعتمدة التي تساعد في البحث والتخطيط.

وفيما يلي نتطرق إلى أهم مؤشرين للأرقام القياسية معتمدين في الجزائر:

2-3-1 مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسيلة إحصائية لقياس التغيرات الحاصلة في أسعار السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين. وبالتالي يقيس التغير الذي يحدث في مستوى أسعار مجموعة من السلع والخدمات والتي تدخل ضمن سلة إنفاق الاسر في فترة زمنية معينة منسوبة إلى فترة زمنية يطلق عليها " فترة الاساس" وتتجلى أهم إستخدامات الرقم القياسي للأسعار فيما يلي(المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةGCC-STAT، 2018، ص:10):

- وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة واخرى؛
- يستخدم كمؤشر دقيق لقياس إتجاهات التضخم والانكماش؛

-مقياس للتغيرات في القوة الشرائية للعملة؛

-كما يستخدم في مجالات الحسابات القومية لاستنباط تقديرات الاسعار الثابتة.

وفي الجزائر يتم حساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك وفق الاليات التالية(الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، ديسمبر2018) :

-اعتماد صيغة لاسبير في حساب قيمة المؤشر وفق المعادلة:

$$I_{m/2001} = \sum_i \left(w_i / \sum_i w_i \right) (p_i^m / p_i^{2001})$$

حيث:

w_i : تمثل وزن السلعة i

p_i^m: السعر الجاري المتوسط للسلعة iفي الشهر m

p_i^{2001}: السعر الاساس (المتوسط في 2001) للسلعة i

-تصنيف السلع والخدمات المستهلكة في شكل: مجموعات، مجموعات فرعية ومواد، وفقا لتوصيات منظمة الامم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970؛

-إعتماد فئة سكانية مرجعية تتكون من جميع الاسر الجزائرية وتأخذ بعين الاعتبار جميع الاحجام والفئات الاجتماعية والمهنية؛

-تختار المواد 261 المكونة للمؤشر وكذا الاصناف 791 صنف على أساس مجموعة من المعايير لاسيما حجم النفقات السنوية، تكرارها وكذا مدى جدواها...

-كما تستند أوزان الاصناف المعتمدة في المؤشر على النفقات السنوية لعام 2000، والمستمدة من المسح الوطني لاستهلاك الاسر، في حين نسبة تغطية المؤشر من حيث الانفاق الاستهلاكي هي 95 %؛

-السنة المرجعية (100 للحسابات) هي 2001، كما ان تردد المؤشر "شهري" ويحسب أيضا مؤشر سنوي.

ونورد ضمن الجدول أدناه التطور السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2008 -2020:

الجدول رقم (03): التطور السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2008 -2020

2001=100

السنة	مؤشر الاسعار	التغير (%)
2007	**118,24**	/
2008	123,990	%4,86
2009	131,100	%5,73
2010	136,230	%3,91
2011	142,360	%4,50
2012	155,050	%8,91
2013	160,100	%3,26
2014	164,770	%2,92
2015	172,650	%4,78
2016	183,700	%6,40
2017	193,970	%5,59
2018	202,250	%4,27
2019	206,200	%1,95
2020	211,180	%2,42

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر

واعتمادا على الجدول أعلاه يمكن الوقوف على حجم التغير الكبير في الاسعار بين سنتي 2008 و2020 والذي تجاوز ما نسبته 78% حسب مؤشر الارقام القياسية لأسعار المستهلك. وتميزت سنة 2012 بأعلى قيمة للمؤشر بما يعادل 8.91% مقارنة بسنة 2011. والذي كان مرده إلى الارتفاع الكبير للطلب الداخلي المدفوع بالزيادة الملحوظة في حجم الكتلة الاجرية والتي بلغت أعلى مستوياتها في سنة 2011 بقيمة 3866,4 مليار دج (الديوان الوطني للاحصائيات،

2015، ص:24)أي ما يفوق نسبة 30% مقارنة بسنة 2010. في حين تميزت سنة 2019 بأدني قيمة للمؤشر بـ: 1.95% مقارنة بسنة 2018.

وما يجعل هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات المعتمدة في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر هو إمكانية تحديد طبيعة ومقدار التغير في المستوى العام للأسعار وربطه بالمجموعة التي تسببت في التغير حيث أن المؤشر يضم ثماني مجموعات (بوزن إجمالي: 1000) على النحو الآتي(الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، 2021، ص59):

1-المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بوزن: 430.9
2-الملابس والاحذية بوزن: 74.5
3-السكن والاعباء بوزن: 92.9
4-الاثاث ولوازم المفروشات بوزن: 49.6
5-الصحة ونظافة الجسم بوزن: 62.0
6-النقل والاتصالات بوزن: 158.5
7-التعليم، الثقافة والترفيه بوزن: 45.2
8-متفرقات (غير مصرحة) بوزن: 86.4

والملاحظ هو الاهمية النسبية لمؤشر الارقام القياسية لأسعار "مجموعة: المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" من خلال الوزن الترجيحي الكبير له مقارنة بباقي بنود المجموعة نظرا لارتباطه الكبير بالحياة المعيشية لأغلب شرائح المجتمع. ويمكن القول أن التغيرات التي تتصل بهذا البند سيكون لها الاثر البالغ على المستوى المعيشي للأفراد. دون أن نهمل الاهمية التي تحظى بها باقي بنود المؤشر.

والجدير بالذكر أنه ورغم الفعالية الكبيرة لهذا المؤشر في تحديد الاتجاهات التضخمية وقياسها إلا أن هناك مجموعة من المآخذ عليه والتي لا يمكن تجاهلها نشير إلى اهمها فيما يلي (بن البار، امحمد، 2016- 2017، ص:130):

- مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك يقتصر على مجموعة محددة من اسعار السلع والخدمات ولا يغطي كل السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد؛

- التركيز على تغيرات الاسعار في بعض المناطق والاسواق دون سواها وهو ما يقلل من دقة الارقام المعتمدة في المؤشر؛

- عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر إضافة إلى أوزانها تتم وفق المسح الاحصائي لنفقات المستهلك الجزائري والذي يتم مرة واحدة فقط كل عشر سنوات. لكنها

واقعيا أكثر من هذه المدة بكثير حيث أن المعطيات المعتمدة كقاعدة أساس في هذا المؤشر حسب الديوان الوطني للاحصائيات تعتمد على نتائج المسح لسنة 2000، إضافة إلى عديد الاشكاليات المتعلقة بنوع السلع المختارة والمرتبطة بالمنشأ والجودة وكذا القوانين المنظمة لها؛

- عادة ما تسند عملية إعداد وحساب مؤشر أسعار الاستهلاك للهيئات الحكومية، كما هو عليه الحال في الجزائر نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وهو ما يطرح إشكالية مصداقية النتائج المقدمة، في ظل غياب مؤسسات خاصة- محايدة- تسند لها هذه المهمة؛

- إغفال أسعار الجملة والسلع الوسيطة وكذا أسعار المنتج، باعتبار المؤشر يعتمد أساسا على دراسة تغيرات أسعار المستهلك فقط.

ونظرا للمآخذ الموضوعية التي قللت من الاهمية الكبيرة التي حظي بها مؤشر الارقام القياسية لأسعار المستهلك، إتجه العديد من الاقتصاديين إلى الاعتماد على مؤشر آخر في إقتفائهم للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار من خلال اعتماد مؤشر الرقم القياسي الضمني أو ما يطلق عليه " مكمش الناتج المحلي الاجمالي".

2-3-2 مؤشر الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الاجمالي)

يمكن الحصول على مكمش الناتج المحلي الاجمالي من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي النقدي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) وفق العلاقة التالية:

$$\text{مكمش الناتج القومي الاجمالي PGDP} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

والملاحظ أن المكمش يتضمن جميع السلع والخدمات المنتجة محليا والمتاحة في اقتصاد ما، ويأخذ بعين الاعتبار مختلف الاسعار سواء منها جملة أو تجزئة. ورغم أهميته فإنه يطرح مشكل إمكانية حسابه والتي لا تتاح إلا سنويا أو كل ثلاثة أشهر في أفضل الاحوال، وكذا مشكلة إدراج أسعار الخدمات الادارية حيث تقيم جزافيا. كما أنه يعكس بشكل سيء ارتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل.

الجدول رقم (04): تطور الرقم القياسي الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 2008 -2020

100 =2012

السنة	PGDP	التغير (%)
2007	66,17	/
2008	76,3	15,31%
2009	67,78	%11,17-
2010	78,71	%16,13
2011	93,06	18,23%
2012	100	7,46%
2013	99,91	-0,09%
2014	99,61	-0,30%
2015	93,18	-6,46%
2016	94,62	%1,55
2017	100,67	6,39%
2018	107,47	6,75%
2019	106,96	%0,47-
2020	101,07	%5,51-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.ZS?locations=DZ

حسب الجدول أعلاه وباعتبار سنة 2012 هي سنة الاساس، نلاحظ الإتجاه التصاعدي الواضح لمنحى الاسعار حسب مؤشر مكمش الناتج المحلي الإجمالي. حيث تميزت سنة 2011 بأعلى نسبة إرتفاع في الاسعار مقارنة بسنة 2010 والتي تجاوزت 18% إلا أنها بقيت دون مستوى الأسعار الحقيقية لسنة الاساس (2012).

كما لاحظنا شبه إستقرار في مؤشر مكمش الناتج المحلي الاجمالي خلال سنتي 2013 و 2014 بمعدل نمو سلبي قدر بـ: 0,09- % و-0,30 % على التوالي، عكس سنة 2009 والتى شهدت تدهورا كبيرا في مستوى الاسعار حسب مؤشر PGDP بما يعادل -11,16 % مقارنة بسنة 2008 وهي تمثل أكبر نسبة تدني خلال فترة الدراسة، بعد الاتجاه التصاعدي للأسعار الذي إستمر على مدار ثلاث سنوات إبتداءا من سنة 2016 عاد التدهور في مستوى الاسعار بدءا من سنة 2019 والتي تميزت بتدني بلغ ما نسبته 0.47% مقارنة بـ 2018 كما زادت حدة التدني في الاسعار في سنة 2020 بمعدل فاق 5.5% مقارنة بسنة 2019 حسب مؤشر PGDP والذي يعتبر أحد مظاهر الركود الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري متأثرا بتداعيات إنتشار وباء كورونا.

ويمكن القول أن اعتماد سنة أساس حديثة نوعا ما مقارنة بسنة 1999 المعتمدة في السنوات السابقة ساهم بشكل ملحوظ في تخفيف حدة التباين في مستوى الاسعار خلال فترة الدراسة المختارة مقارنة بسنة الاساس حيث نلاحظ أن التباين تراوح بين: 0,32- كأدنى مستوى سنة 2009 و0,0747+ كأعلى مستوى في 2018 مقارنة بالأسعار الحقيقية لسنة الاساس 2012.

الخلاصة

وبناءا على ما تم التطرق إليه يمكن الوقوف على الاهمية البالغة لمؤشرات التضخم من خلال إمكانية قياس درجة حدة هذه الظاهرة وكذا تحديد الاسباب الرئيسية لها، حيث لاحظنا التقارب الكبير بين المؤشرات الاربع المتطرق إليها ضمن هذا البحث من حيث الاتجاه العام للظاهرة والتى تميزت بمنحى تصاعدي خلال أغلب فترات الدراسة دون إهمال خصوصية كل مؤشر، فمؤشر الطلب الفعلي أعطى تفسير مقنع للتضخم خلال كل فترة الدراسة من خلال الوقوف عند حجم الفجوة التضخمية للطلب الكلي مقارنة بالناتج الداخلي الحقيقي والتي بلغت ما نسبته 144% في المتوسط وهو ما يشير إلى الاتجاهات التضخمية المدفوعة بعوامل الطلب.

أما مؤشر الاستقرار النقدي والذي يركز على قياس الضغوط التضخمية إعتمادا على مستوى الفارق بين تغير حجم الكتلة النقدية ومستوى تغير الناتج الداخلي الخام الحقيقي فرغم تفسيره المقنع للتضخم في أغلب فترات الدراسة إلا أنه أبان عن تفسيرات غير مقنعة لبعض السنوات

حيث أنه ورغم انخفاض حجم الكتلة النقدية مقارنة بمستوى الناتج المحلي إلا أن التضخم ارتفع بمستوى كبير كما هو الحال بخصوص سنة 2015 على سبيل المثال لا الحصر.

في حين تميزت مؤشرات الارقام القياسية للأسعار (الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي الضمني) بأكثر دقة في تفسير التضخم خلال فترة الدراسة نتيجة إعتمادها على التغير في الأسعار والتي تعتبر أحد ابرز ملامح التضخم في اقتصاد ما مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

➢ الكتب:

- أبو طه، أحمد محمد أحمد، 2012، التضخم النقدي اسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية.
- الجنابي، هيل عجمي جميل، 2014، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر، الاردن.
- المصلح، خالد عبد الله، 2017، التضخم النقدي في الفقه الاسلامي، ط1، دار إبن الجوزي، السعودية.
- بن علي، بلعزوز، 2008، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بن هاني، حسين، 2014، إقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الكندي، عمان.
- شوقي، أحمد دنيا،2017، النقود والتضخم، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- عبد المنعم، هبة، 2013، ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- غازي، حسين عناية، 2006، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- متولي، عبد القادر السيد، 2014، إقتصاديات النقود والبنوك، ط2، دار الفكر، المملكة الاردنية الهاشمية.
- قدي، عبد المجيد، 2003، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية

➢ المقالات في مجلة علمية

- دعمي محمد، تباني أمال، 2020، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000- 2019، **مجلة الميادين الاقتصادية**، م03، ع01، ص:167-190، جامعة الجزائر3.

➢ الرسائل الجامعية

- بن البار، امحمد، 2016- 2017، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) – دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – لمسيلة، الجزائر.

➢ التقارير

- بنك الجزائر، اكتوبر 2012، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، نوفمبر 2013، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الحليج العربيةGCC-STAT،2019، تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لمجلس دول الخليج العربية لسنة 2018، مسقط –سلطة عمان.
- الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، نشرة 2015، الجزائر بالارقام _ نتائج 2012 – 2014.
- الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، ديسمبر2018، مؤشر أسعار الاستهلاك، العدد 276، الجزائر.
- الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، نشرة 2021، الجزائر بالارقام _ نتائج 2016 – 2018.